



سياسات تأهيل المعلمين العرب في إسرائيل واستحقاقات الهوية

{توصيات الورقة البحثية المشتركة لمركز دراسات ولجنة متابعة قضايا التعليم العربي، والتي أعدها د. أيمن كامل اغبارية}

الكثير من الحالات بالخبرات الملائمة للتجربة الأكاديمية، والمقترح في هذا الصدد هو تطوير وإقامة دورات وورشات عمل لتحضير الطلاب العرب للتعليم الأكاديمي، بما في هذا التدريب على أسس الكتابة الأكاديمية. كذلك الأمر، ثمة حاجة إلى مزيد من الاستثمار في التطور المهني للمحاضرين والمحاضرات العرب في كليات تأهيل المعلمين خصوصاً في تقنيات التعليم الحديثة وأساليب الإرشاد والإشراف والتدريب.

3. **تدعيم الخاصية والتعددية:** يتوجب العمل على رعاية الخاصية الثقافية والتربوية في الكليات العربية، وتشجيع التعددية بين الكليات العربية المختلفة بهذا الخصوص، وذلك من خلال تشجيع نموذج تحكم أكثر استقلالية، وتطوير تخصصات ومضامين تعليمية جديدة تلائم تأهيل المعلم العربي. كما يجب العمل على تقوية توجهات التعددية الثقافية ضمن الكليات العبرية تجاه الطالب العربي واليهودي على حد سواء. في هذا السياق، نوصي بإعداد ورقة عمل مشتركة لوزارة التربية والتعليم وللمؤسسات المجتمعية المدني الفلسطيني في إسرائيل من شأنها رسم صورة أو صور الخريج/ة المنشودة للنهوض بالتعليم العربي من حيث المعارف والمهارات والقيم والتوجهات المطلوبة لذلك.

4. **الحد من البطالة:** يتوجب وضع سياسة واضحة للحد من ظاهرة بطالة الخريجين، وذلك عبر تقليص ظاهرة القبول

توصيات أولية

هناك عدد من الخطوات التي يمكن التوصية باتخاذها لمواجهة الصعوبات والتحديات المرتبطة بالحاجة إلى تطوير الخاصية الثقافية في كليات تأهيل المعلمين في التعليم العربي الفلسطيني في إسرائيل، وكذلك بالحاجة إلى تطوير سياسة ملائمة لتأهيل المعلم العربي في أطر التأهيل العبرية، ومن هذه الخطوات:

1. **تعميق البحث:** لغياب المعرفة العلمية الدقيقة في هذا المجال، يتوجب تعميق البحث الأكاديمي في موضوع تأهيل المعلم العربي في إسرائيل، في جوانب مثل: البحث السياسي والاجتماعي لتوثيق وتحليل منهجيين لعملية افتتاح مؤسسات تأهيل المعلمين العربية؛ والسياسة السلطوية تجاه هذه المؤسسات وبرامج التأهيل فيها؛ وبحث معمق حول تطورات وأهداف سياسة المؤسسة الحاكمة تجاه تأهيل المعلمين العرب في إسرائيل؛ وإيجاد المعرفة المطلوبة للمعلم العربي العتيدي في إسرائيل؛ واختبار نجاعة التأهيل في المؤسسات القائمة اليوم؛ وبحث ظروف تأهيل الطلاب العرب في مؤسسات التأهيل اليهودية؛
2. **تحسين جاهزية:** ثمة حاجة إلى توجيه موارد إضافية من أجل تحسين جاهزية الطلاب العرب للدراسة في كليات تأهيل المعلمين، ذلك لأن دراستهم الثانوية لا تزودهم في

الفااض وتحقيق المساواة بين التعليم العربي والعبري، الأمر الذي يزيد من قدرة التعليم العربي على استيعاب آلاف الخريجين العرب. وفي هذا الإطار، من الأهمية بمكان التقليل من حجم ظاهرة الطلبة العرب في الكليات العبرية خارج الأقسام العبرية، والذين يتم تأهيلهم بالعبرية، ثم يتم استيعابهم في المدارس العبرية، وفي هذا السياق من الأهمية بمكان فحص التأهيل الحاصل في إطار «شهادة التدريس» (תעודת הוראה) في الكليات العبرية والجامعات، فخريجو هذا الإطار يشكّلون أيضاً عبئاً على قدرة استيعاب التعليم العربي للخريجين الجدد. ويذكر أيضاً أن التقديرات تشير أيضاً إلى وجود قرابة الألف طالب في أطر التأهيل التابعة للجامعات، لا تعرف نسبة العرب فيهم.

5. **توضيح المعايير:** يتوجب وضع معايير أكثر وضوحاً وشفافية فيما يتعلق بالمحاصلة بين الكليات المختلفة من قبل وزارة التربية والتعليم، للتذكير بالميزانيات المخصصة لكل كلية من قبل الوزارة هي إجمالاً بحسب عدد الطلبة (الحصة) المصادق عليه من قبل الوزارة لكل كلية. هنا، لا بد من انتهاج سياسة التمييز المصحح فيما يتعلق بتوزيع الموارد والميزانيات بين الكليات، لضمان جسر الفوارق القائمة بين الكليات العبرية والعبرية ضمن جدول زمني محدد. في هذا السياق، يتوجب العمل على مساواة الموارد وظروف التعليم في الكليات العبرية بموارد وظروف نظيراتها من الكليات العبرية، في عدة مجالات مثل: عدد الطلاب في الصفوف، وعدد الطلاب للمعلم الواحد، وتحسين بُنى الاتصالات والمكتبات وخدمات الاستشارة والتوجيه المهنية، كما يُقترح زيادة تمثيل العرب في وظائف مركزية وإدارية في قسم تأهيل المعلمين في وزارة التربية والتعليم.

7. **التشبيك مع المجتمع المدني:** رغم وجود تجارب مهمة ورائدة في تعزيز العمل الجماهيري والتطوعي في الكليات (فتيحة ، 2002)، إلا أن هذه التجارب ما زالت قليلة، وما زالت أغلبيتها تدار كمشاريع إضافية وبرامج على هامش خطة التأهيل الأساسية، ولذلك فهناك حاجة ماسة إلى تدعيم العلاقة ما بين الكليات العبرية ومؤسسات المجتمع المدني القطرية والمحلية في البلدان والقرى المجاورة لهذه الكليات، ووضع هذه العلاقة في لب عملية التأهيل، ويتضمن ذلك تطوير التوجه الجماهيري والاجتماعي في الكليات عبر وضع برامج خاصة لهذا الغرض، إلى جانب أهمية تفعيل الحياة الطلابية في الكليات، ودعم إقامة لجان طلاب عرب منتخبة.

6. **مكافحة الطائفية والجهوية:** يتوجب مكافحة سياسة وزارة التربية والتعليم الرامية إلى تكريس الطائفية والجهوية ضمن تأهيل المعلمين العرب وذلك عبر فتح مسارات خاصة لمجموعات أو طوائف عربية بعينها (كالبدو والدروز) ضمن الكليات العبرية. كذلك لا بد من تقليص عدد المسارات والأقسام المخصصة للطلبة العرب في الكليات العبرية عبر دمج بعضها في الكليات العبرية ودمج البعض الآخر ضمن كلية جديدة في منطقة النقب. في هذا السياق نوصي بفحص دمج المسارات والأقسام المخصصة للطلبة العرب البدو (كلية كي): **المسلول لمורים بدואים بمכללה לחינוך ע"ש קיי בבאר שבע**; كلية آحفاه: **المسلول لمורים بدואים بمכללה**

8. **تعزيز دور مراكز الإرشاد:** خطوة إضافية تتعلق بتقوية التواصل بين مراحل التأهيل المختلفة التي يمرّ فيها المعلم العربي في إسرائيل، هي التوصية لتعزيز دور مراكز الإرشاد للمعلمين في تدعيم تواصل تأهيل المعلم العربي، بحيث تعمل هذه المراكز بمنهجية واستدامة على التطوير المهني للمعلمين العرب طيلة مسيرتهم المهنية برمتها، وعلى التعاطي مع الحاجات التدريبية للمعلمين العرب أثناء خدمتهم، هذا ومن المهم أن تشارك المؤسسات الأهلية إلى جانب المؤسسة التربوية الرسمية في المسؤولية عن التطور المهني للمعلمين العرب عبر إقامة مراكز استكمالات متخصصة.